الفصل السابع

النتائج والتوصيات

٧,١ المقدمة

يحتوي الفصل السابع النتائج والتوصيات على نتائج دراسة الجرائم المعلوماتية في القانون الإماراتي والقانون المصري، واستعرض الفصل السابع نتائج الدراسة وفقاً لما تناولته الدراسة من أهداف، كما استعرض الفصل السابع التوصيات والتوصيات للدراسات المستقبلية واسهامات الدراسة والخاتمة.

٧,٢ مناقشة النتائج

سوف تتم مناقشة النتائج في ضوء ما تناولته دراسة التحقيق في الجرائم المعلوماتية دراسة تحليلية بين القانون الإماراتي والقانون المصري، حيث تناولت الدراسة ثلاثة أسئلة وثلاثة أهداف وتم إجراء ست مقابلات وذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول التحقيق في الجرائم المعلوماتية بين القانون الإماراتي والقانون المصري، وسوف تتم مناقشة النتائج وفقاً لأهداف وتساؤلات الدراسة كما يلي:

السؤال الأول: ماهو المقصود بالتحقيق في الجرائم المعلوماتية وخصائصها عناصرها وأركانها؟

الهدف الأول: التعرف على ماهية الجرائم المعلوماتية، وخصائصها، وأركانها، وعناصرها.

أشارت نتائج الدراسة أن المقصود بالجرائم المعلوماتية هي العمل غير المشروع الذي يمس مصلحة أو حق يتعلق بالمكونات المادية والمعنوية للوسائل المعلوماتية وهذه الوسائل تكون أداة اعتبر المشرع الاعتداء عليها جريمة معاقب عليها بجزاء جنائي، كما أوضحت النتائج أن التعريف السابق هو المفهوم الذي استقرت إليه الدراسة بالرغم من التباين الواضح في مفهوم الجرائم المعلوماتية بين العديد من المصادر القانونية المعتبره، وكذلك فإن خصائص الجرائم المعلوماتية تتلخص في وجود جرائم ناعمة صعب اكتشافها واثباتها وكذلك

وجود طبيعة مختلفة لمرتكبي الجرائم المعلوماتية. كما كشفت الدراسة عن الطبيعة القانونية للجرائم المعلوماتية وضرورة توافر أركان الجرائم المعلوماتية ومن بينها الأركان المادية لتوافر الجرائم المعلوماتية، والأكان المعنوية في توفر النية والدليل القاطع على ارتكاب الجرائم المعلوماتية. كما كشفت النتائج أن التحري عن النظام القانوني الملائم لطبيعة الجرائم المعلوماتية، يهدف بشكل أساسي إلى معرفة ماهية النصوص القانونية الوضعية التي يجب تطبيقها عليها، فضلاً عن معرفة النظام القانوني للمسؤولية الذي يفترض تطبيقها على الأشخاص المسئولين.

السؤال الثاني: ما مدى إمكانية إعمال النصوص والقواعد التقليدية الواردة في قانون الإجراءات الجزائية على التحقيق في الجرائم المعلوماتية؟

الهدف الثاني: تقييم مدى ملائمة وسائل التحقيق الجنائي التقليدية ونصوص التجريم التقليدية مع مجال الجرائم المعلوماتية مابين القانونين الاماراتي والمصري.

كشفت النتائج أن النصوص والقواعد القانونية الوارادة في قانون الإجراءات الجزائية تساهم بشكل كبير في التحقيق على الجرائم المعلوماتية، حيث أن هناك العديد من الصور والتطبيقات التي تبين استخدام التكنولوجيا في مكافحة الجريمة بدأ من استخدام أجهزة الحاسوب وتقنيات التعرف على الأشخاص، والبصمات المعلوماتية، وتكنولوجيا الاستشعار عن بعد، ونظام المراقبة المعلوماتية. ولقد كشفت النتائج أن هناك خلل في أدوات حماية المجتمع من الجريمة، وفي مقدمتها قانون الإجراءات الجزائية الذي لا يواكب في كثير من نصوصه العديد من الجرائم المستحدثة والمتطورة. وكذلك فإن النتائج قد أشارت إلى أن سلطات مكافحة الجريمة تواجه في مجال التحري والتحقيق عبر الوسائل التقنية مشاكل وعوائق جمة لابد من معالجتها في المستقبل القريب من قبل المشرع الإماراتي والجهات المختصة بالدولة وخصوصا فيما فيما يتعلق بالطريقة التي يتم بها استخدام هذه الوسائل بما لا يتعارض مع القانون، إضافة إلى الإشكاليات التقنية.

السؤال الثالث: كيف تكون المعالجات القانونية للتحقيق في الجرائم المعلوماتية؟

الهدف الثالث: تحديد المعالجات القانونية للتحقيق في الجرائم المعلوماتية.

كشفت النتائج عن وجود العديد من المعالجات القانونية من أجل التحقيق في الجرائم المعلوماتية بشكل واضح، حيث شدد القانون الإماراتي والقانون المصري على ضرورة المعاينة في مرحلة جمع الاستدلالات، حيث أن المعاينة قد تكشف ارتكاب الجرائم المعلوماتية من عدمه، كما كشفت نصوص القانون الإماراتي والقانون المصري عن أهمية الاستعانة بالخبراء في مرحلة جمع الإستدلالات، حيث أن المعلومات لها أنواع عديدة ومختلفة، وبالتالي فإن تفويض الخبير في مرحلة جمع الإستدلالات سوف يساهم في التعرف على ثبوت الجرائم المعلوماتية والتأكد من ارتكاب الجريمة من عدمة، حيث يساهم الخبير بالتعرف على العديد م التفصيلات التي قد تكون مهمة للجهات الشرطية والقضائية والتي تبثت استخلاص الأدلة بشكل واضح، الأمر الذي يعكس أهمية المعالجات القانونية والجهود المبذولة في سبيل تحقيق الجرائم المعلوماتية في القانون الإماراتي والقانون المصري. وكشفت النتائج أن نصوص قانون الإجراءات المصري وخاصة المادة ١/٢٤ والمادة ١/٣٥ بعد مقارنتها بقانون الإجراءات الإماراتي مادة ٣٥ والمادة ٤٣ تبرز توحيد إجراءات الاستدلال عن الجرائم المعلوماتية بشكل واضح.

٧,٣ التوصيات

١. نوصي المشرع الإماراتي بإستحداث قانون خاص يتعلق بإجراءات مكافحة الجريمة عبر الوسائل التقنية في سبيل تحديد وتسهيل مهمة سلطات مكافحة الجريمة.

٢. نوصي بتطوير وسائل الإثبات الجنائية بما يتوافق والحقائق العلمية، فمكافحة الجريمة يجب أنل ا تنفصل عن الواقع.

٣. نوصي بتسخير التكنولوجيا وتطويعها والاستفادة من التقنيات والكوادر الفنية والبشرية لخدمة رجل الشرطة ومكافحة الجريمة والحد منها بما يعود على إنتاجية العمل الشرطي في جميع المستويات بحيث تسبق الفكر الإجرامي للمجرمين، وتستطيع أن تسبق أساليبه الإجرامية وإعداد دراسات إحصائية واستقرائية متخصصة لأنواع الجرائم المرتكبة والأساليب الإجرامية المستخدمة في ارتكابها، بما يساعد في التنبؤ السريع بهذه الجرائم والعمل على مواجهتها قبل أن تقع.

٤. نوصي بتعميق مفهوم التعاون المشترك الدولي والإقليمي والمحلى والمجتمعي والفردي ودعم التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة.

٥. نوصي بغرس المعارف العلمية والرقابة الذاتية في نفوس الأبناء عن التكنولوجيا ودورها الإيجابي في تقدّم الفرد والمجتمع، ومدى تأثيرها الإيجابي إذا أحسن استخدامها وما هي الأخطار والسلبيات التي تنتج عن سوء استخدام هذه التكنولوجيا على الفرد والأسرة والمجتمع.

٦. إتباع سياسة متقدمة عن طريق إنشاء مراكز تخصصية في تحليل الفيروسات المستحدثة وأمن المعلومات ومكافحة الجريمة التقنية، وإشراك الجامعات والكليات عن طريق إنشاء مراكز متخصصة فيها لمحاربة الجريمة المعلوماتية، وتدريب العاملين في قطاع مكافحة الجرائم المعلوماتية وبناء مجتمعات مدنية تكافح الجريمة التقنية، بالإضافة إلى تعزيز تبادل المعلومات بين الجهات الشرطية.

٧. نرى ضرورة مواكبة القانون الجنائي بشقيه الموضوعي والإجرائي لظاهرة الاجرام المعلوماتي وذلك بسبب وجود نقص تشريعي واضح لإضفاء الحماية الجنائية على الخصوصية المعلوماتية ومن جهة اخرى عجز الإجراءات الجنائية في مجال التحقيق في الدعوى الجزائية الخاصة بالجريمة المعلوماتية ولا سيما عندما يتعلق الامر بتخزين بيانات من الخارج عن طريق شبكات الاتصالات البعدية.

٨. بناء كادر بشري كامل موهل ومتخصص داخل الاجهزة العدلية للتعامل مع الجرائم المعلوماتية في مراحل الاكتشاف، وضبط الجناة وجمع الادلة الرقمية وتحليلها، وملاحقة الجريمة والمجرمين، وعائداتها، والتحقيق، والمحاكمة.

٩. إستحداث وحدات متخصصة في الهيكل التنظيمي للتحريات الجنائية للتعامل مع الجرائم المعلوماتية ورفدها بمختبرات ومعينات عمل على أرفع المستويات وأحدث ماتوصل له العالم في هذا المجال مواكبة جميع التغيرات التقنية والذكية على مستوى العالم.

7.4 التوصيات للدراسات المستقبلية

بعد استعراض مناقشة النتائج والتوصيات لدراسة التحقيق في الجرائم المعلوماتية دراسة تحليلية للقانون الإماراتي والقانون المصري، فإنه يمكن القول أن التوصيات للدراسات المستقبلية تركز على تسليط الضوء بضرورة توسيع نطاق الدراسة لتشمل العديد من الدول الأخرى التي تشتهر بالجرائم المعلوماتية بوجود قوانين حازمة للجرائم المعلوماتية وعلى رأسها دولة ماليزيا، حيث يمكن إجراء دراسة مقارنة بين الجرائم المعلوماتية بين القانون الإماراتي وقانون دولة ماليزيا في هذا الصدد، كما أنه يمكن توسيع نطاق الدراسة للباحثين في المستقبل من خلال تحديد نوع من الجرائم المعلوماتية وليكن الاختراق، حيث أصبح الاختراق من أهم الجرائم المعلوماتية في الوقت الراهن.

7.5 مساهمات الدراسة

اسهمت الدراسة بالعديد من الاسهامات النظرية والعملية، حيث سلطت الدراسة الضوء على ماهية الجرائم المعلوماتية وأركانها وطبيعتها والخصائص القانونية لها، كما اسهمت الدراسة بالتعرف على طبيعة

الوسائل القانونية في مجال التحقيق الجنائي عن الجرائم المعلوماتية، وبالتالي فإن الدراسة قد اسهمت من الناحية النظرية والناحية العملية، حيث اسهمت الدراسة من الناحية النظرية في استكشاف العوامل والوسائل التي تساعد في التحقيق الجنائي عن الجرائم المعلوماتية في القانون الإماراتي والقانون المصري، كما اسهمت الدراسة من الناحية العملية في التعرف على مدى تطابق الإجراءات التي تشير إليها نصوص القانون الإماراتي والقانون المصري في هذا الصدد، حيث أن هناك تطابق كبيرة في المعالجات القانونية للقانون الإماراتي والقانون المصري بشكل واضح.

٧,٦ الخاتمة

يمر العالم المعاصر بالعديد من التغييرات السريعة والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويقفز إلى مجالات التقدم التكنولوجي يوما بعد يوم، فقد أضحت الجريمة على خط مواز للتقدم الذي يشهده العالم وأخذت صور حديثة وإبعادا جديدة لم نكن نالفها من قبل حيث وفرت التطورات التقنية التي تسارعت بشكل ملحوظ بيئة خصبة لبروز جرائم مستحدثة، وأصبحت بأنماطها المختلفة تحدياً حقيقيا مما أوقع أجهزة العدالة الجنائية في تحد كبير حيث تتعامل هذه الأجهزة مع أنماط مختلفة من الجرائم المستحدثة شكلا ومضمونا، حيث ظهرت الجرائم الإلكترونية نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات التي أظهرت صنفاً جديداً من المجرمين وقد مر مفهوم الجريمة الإلكترونية بتطور تاريخي تبعاً لتطور التقنية واستخدامها، وقد أصبحت الجريمة الإلكترونية بعناصرها الجديدة تمثل خطراً كبيراً يواجه الدول كافة باعتبارها شكلاً من أشكال الإجرام الجسيم الذي يشكل تحدياً خطيراً لأجهزة العدالة الجنائية في العديد من بلدان العالم ومن أكثر المشاكل الأمنية خطورة، تلعب الوسائل الإلكترونية دورا هام في ارتكاب الجرائم من خلال وسائلها المتعددة بما لها من دور فعال في التأثير على المجتمع باعتبارها عنصر أساسيا من حياتنا، له قوة

التأثير على المجتمع إما بشكل إيجابي أو سلبي من خلال نقل الثقافات التي تدعو إلى تبني السلوكيات الإجرامية والمنحرفة.

وقد أتاحت الثورة التكنولوجية والعلمية وتطور استعمال شبكة الاتصالات الدولية ان أصبح استخدامها متاحا للجميع وان كان يوصف العالم بانه أصبح قرية صغيرة إلا ان التطور المتسارع أصبح بموجبه العالم أصغر من القرية وفي شبكة الإنترنت انتشرت مواقع للتواصل الاجتماعي وكانت فائدة هذة المواقع أتاحت الاستخدام المجاني في الكثير من الجوانب الاجتماعية إلا أن كفة سلبياتها رجحت على إيجابياتها.

أدى ظهور التقنيات الجديدة إلى تراكم مذهل في المعرفة وتطور في كافة مناحي الحياة، حيث جاء التكنولوجيا لتقدم خدمات جليلة للبشرية بما ومع ذلك فإنها تحمل في طياتها أيضاً بذور الشر التي تتمثل في الاستخدام غير المشروع حيث وفرت التطورات التكنولوجية التي تسارعت بشكل ملحوظ بيئة خصبة لبروز جرائم مستحدثة لامثيل لها في الماضي، وأصبحت بأنماطها المختلفة تحدياً حقيقيا، مما أوقع أجهزة التحقيق والعدالة الجنائية في تحد كبير ظهر فيه تفوق واضح لمرتكبي هذا النوع من الجرائم من حيث قدرتهم على التعامل مع هذه التقنيات الحديثة والولوج إلى مكوناتها المعقدة، وتوجيهها نحو مقاصد أجرميه، كما أن هنالك تحديات كثيرة تفرضها التكنولوجيا على إدارات مكافحة الجريمة وعلى أفراد مكافحة الجريمة كما أن التحدي أصبح عالميا مع وجود المحتويات والمواد التي تنشأ عن أو تخرج من إي مكان في العالم .